الجزائر تطلق مشاريع سياحية بقيمة 5 مليارات دولار

الجزائر ـ يو.بي.آي: كشف وزير السياحة الجزائري اسماعيل ميمون امس ان بلاده بصدد تطبيق برنامج لتنشيط السياحة في البلاد بتكلفة تقدر بـ 410 مليارات دينار (حوالي 5 مليارات دولار).

واوضح ميمون في حديث مع وكالة الأنباء الجزائرية الحكومية ان هذا البرنامج دخل حيز التنفيذ وبدأ يحقق الاهداف المسطرة من بينها وجود حوالي 763 مشروعا سياحيا حظي بموافقة الحكومة اغلبها في طور الانجاز بتكلفة تقدر بـ 5 مليارات دولار.

واشار الوزير الى ان هذا البرنامج سيعزز الحظيرة الفندقية بحوالي 86 الف سرير جديد تضاف الى الـ 94 الف سرير الحالية مع توفير 36 الف وظيفة جديدة مباشرة.

عقب هروب 8,7 مليارات دولار تشكل 72٪ منها مع نهاية 2011

مستقبل الاستثمارات الأجنبية بالكويت على المحك ورهن بتعديل البيئة التشريعية والاستقرار السياسي

مازالت البيئة التشريعية والقوانين المنظمة للحياة الاقتصادية في الكويت تقف حجر عثرة أمام الاستثمارات الاقتصادية من ناحية استمرارها وعدم خروجها من البلاد في ظل بيئات تشريعية واقتصادية أكثر جذبا وتحفيزا لهذه الاستثمارات من دول الجوار.

ورغم المحاولات الجادة التي قادها وزير التجارة والصناعة انس الصالح في بقاء الاستثمارات وعمل تعديلات على البيئة التشريعية بدورها تجعل الحياة الاقتصادية أكثر استقرارا وتنظيما، الا أن عمر الحكومة مع عدم التوافق بين المجلسين أعادا هذه المحاولات من جديد الى المربع الأول وهو نقطة الصفر.

وتشير احدث البيانات التي حصلت عليها «الأنباء» من البنك المركزي الى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي خرجت من الكويت قد قفزت بنسبة 72٪ مع نهاية 2011، حيث بلغت نحو 8,7 مليارات دولار مقارنة بنحو 5 مليارات في 2010.

ولم يغفل تقرير لبنك الكويت المركزي حجم الاستثمارات التي تم جذبها كاستثمارات أجنبية مباشرة، حيث أكد أن الكويت استقطبت نحو 399 مليون دولار في 2011، مقارنة بـ 319 مليونا في 2010 أي بنسبة ارتفاع 25٪، وبالتأكيد لا توجد نسبة وتناسب بين خروج ودول الاستثمارات المباشرة من والى الكويت.

ولفت التقرير الى أن الكويت قد حلت في المركز الأول في غرب آسيا من حيث التدفقات الاستثمارية الخارجية التي بلغ حجمها 8,7 مليارات دولار 2011 مقارنة بـ 5 مليارات دولار 2010، في حين ان حجم التحويلات النقدية من الكويت بلغ بنهاية 2011 الى نحو 12 مليار دولار.

الى ذلك، يؤكد خبراء اقتصاديون لـ «الأنباء» أن هناك مجموعة من الأسباب التي تحول دون جذب مزيد من الاستثمارات في الكويت، ومنها على سبيل المثال أن القوانين المنظمة للعمل الاقتصادي تخالف ما هو منصوص عليه في التشريعات الاقتصادية وتغيب الحقوق أمام الاستثمارات الأجنبية.

وتساءلوا، لماذا يأتي المستثمر الأجنبي الى الكويت؟ فالبيئة الاستثمارية غير مهيأة وكمثال، قانون الـ B.O.T يحوي الكثير من العيوب وحقوق المستثمر الأجنبي غير محفوظة، ومن ذلك امتناع وزارة التجارة تعيين أجنبي كرئيس مجلس ادارة الشركة وهو ما لم ينص عليه أي قرار استثماري آخر.

وأكدوا على أن الأجواء المهيأة لاستقدام الاستثمارات الأجنبية غير متوافرة، مقارنة بالدول الأخرى التي تنجز تراخيص الشركات في أقل من ساعة وعبر الايميل.

واشاروا الى أن الكويت ورغم أنها دولة مؤسسات وتشريعات، الا أنها غير متوافرة، ويتحكم في مقدراتها اختلاط العمل التشريعي مع التنفيذي، فضلا عن استمرار المعاناة من البيروقراطية والتأزم السياسي حيث تذهب ضحيته أموال القطاع الخاص الذي أصبح في الكويت دون مظلة حقيقية.

وبينوا ان البنية التحتية غير موجودة في كل المناطق الحيوية التي تخدم مصالح المستثمرين، ومن ذلك انه لا توجد مناطق حرة منظمة، ولا جهات رقابية محايدة تكون لها القدرة على تطوير أداء القطاع الخاص خلال المرحلة المقبلة.

وأوضحوا أن تخلف التشريعات عن مواكبتها للمتغيرات الاقليمية والدولية ضيع على الكويت فرصا كبيرة، فاستغلالها كان يمكن أن تجعل البلاد تلعب دورا كبيرا في التحول لمركز مالي اقليمي حسب الرغبة السامية لصاحب السمو الأمير.

ودعوا الى فتح البلد وتفعيل خطة التنمية لجذب الاستثمارات الأجنبية، مع ضرورة ان تكون هناك قناعة ذاتية لدى المسؤولين بأهمية الاستثمارات الأجنبية.

وأكدوا أن عدم تنفيذ الحكومة لمشاريع التنموية سبب ارباكا لدى شركات القطاع الخاص، وجعلها تفكر جديا في الاستثمار بالخارج، مؤكدين على أن الدولة اذا استطاعت انجاز برامج عمل وخطة وفق الخطط الزمنية المحددة فانها ستعمل على عدم خروج الاستثمارات، بل على العكس سيكون من شأنها تشغيل القطاع الخاص مرة أخرى عبر المساهمة في هذه المشاريع، وربما جذب استثمارات جديدة.

● أحمد يوسف ـ محمود فاروق

عدم تنفيذ الحكومة للمشاريع التنموية سبب إرباكا لدى شركات القطاع الخاص وجعلها تستثمر بالخارج

التوترات السياسية أوقفت المشاريع التنموية

الراشد لـ «الأنباء»: شركات عالمية قدمت عروضاً لبعض مشاريع خطة التنمية

توقع رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للصخور بدر الراشد في تصريح لـ «الأنباء» انتعاش الوضع الاقتصادي بداية 2013 تزامنا مع البدء في تنفيذ بعض المشاريع التنموية.

وأضاف الراشد انه خلال شهر رمضان المبارك قدمت بعض الشركات العالمية عروض أسعار خاصة ببعض المشاريع التي سيتم طرحها ضمن خطة التنمية متوقعا ان ينعكس ذلك ايجابا على السوق خلال شهر سبتمبر او أكتوبر المقبل.

ولفت إلى أن الإنفاق على المشاريع التنموية لايزال في طوره المتواضع بالرغم من أن هذه المشاريع ستنعش بعض الشركات التي لاتزال تعاني من تداعيات الأزمة المالية العالمية خاصة بعد احجام البنوك عن تقديم التسهيلات المالية لها.

واستطرد الراشد قائلا: الشركات ليس أمامها الا باب واحد هو المشاريع التنموية المتوقفة بسبب التوترات السياسية بين السلطتين.

وعن الأدوات الاستثمارية التي تستثمر فيها الطبقة الوسطى من المجتمع الكويتي ذكر الراشد ان هذه الطبقة من المجتمع تستثمر في العقار سواء داخل او خارج الكويت، مشيرا الى ان تركيا على سبيل المثال طرحت للمستثمرين الخليجيين بعض العقارات مثل القلل الكائنة في المناطق السياحية والتي تصل أسعارها الى 20 ألف دينار للقيلا الواحدة هذا بالإضافة الى بعض العقارات التي تتراوح أسعارها بين 10 و15 الف دينار تقريبا.

وأشار الى ان هناك عقارات كائنة ايضا على السواحل الاسبانية حيث تعطي عائداً يصل الى 30 او 40٪ خلال الـ 4 سنوات.

من جهة أخرى، أفاد الراشد بأن هناك تخوفاً من قبل المستثمرين من عمليات تصفية بعض الشركات الاستثمارية خاصة ان البيانات الصادرة عن الجهات الرقابية أو الحكومية مخيفة.

ومضى قائلا: البورصة تشهد مضاربات بين مستثمرين معينين مع الأسف فبالرغم من انشاء هيئة سوق المال وتعديل اوضاع البورصة الى ان الأخطاء مازالت موجودة.وارجع الراشد تراجع اداء بعض الشركات الاستثمارية لسوء مجالس اداراتها، موضحا ان هناك من يجعل الأزمة المالية بمثابة «شماعة» يضع عليها اخطاءه.

وعن الشركة الكويتية للصخور ذكر الراشد أن أداءها متاثرا سلبا بالسوق مرجعا ذلك الى استعداد الشركة لمشاريع التنمية التي تأخرت بشكل ملحوظ بالإضافة الى عدم استقرار سوق الاسهم وعدم الحصول على تسهيلات مالية من البنوك.

وكشف الراشد عن تراجع مبيعات الصلبوخ في السوق الكويتي خلال الفترة الحالية مرجعا ذلك الى قلة المشاريع خلال فترة شهر رمضان وعيد الفطر المبارك.

ولفت الى أن التوترات السياسية بين السلطتين أثرت سلبا على أداء العديد من الشركات.وقال ان شركات المواد الأولية وشركات المقاولات تعاني من تأخير الحكومة دفع مستحقاتها المالية في الأوقات المتفق عليه مما يؤثر سلبا من خلال تأخير تنفيذ المشاريع.

وأوضح الراشد أن هناك سلسلة مترابطة بين شركات المواد الأولية وشركات المقاولات والمشاريع الحكومة، مشيرا الى أن تعطل جهة من هذه الجهات الثلاث يؤثر سلبا في تعطيل المشاريع.

● عاطف رمضان

بدر الراشد

اتجاه بعض الأثرياء الكويتيين للاستثمار في الأحجار الكريمة واقتناء التحف الثمينة والمجوهرات النادرة

أفاد رئيس مجلس ادارة الشركة الكويتية للصخور بدر الراشد بأن بعض الأثرياء الكويتيين يتجهون حاليا الى الاستثمار في الأحجار الكريمة واقتناء التحف الثمينة والمجوهرات النادرة أو المتميزة التي ترتفع أسعارها وذلك للحفاظ على رؤوس أموالهم.

وأضاف الراشد ان الأحجار الكريمة والمجوهرات النادرة تعطى عائدا يتراوح بين 25 و40٪ في السنة الواحدة مما يشير الى ان الاستثمار فيها افضل من الاستثمار في اي قنوات استثمارية اخرى مقارنة بعوائد البنوك التي لا تزيد عن 2,5 او 3٪ تقريبا كما ان العائد الاستثماري الناتج من الاستثمار في البورصة يصل في بعض الأحيان الى صفر.

بقيمة 65 مليار دولار مشاريع في المنطقة

السعودية تسيطر على 33٪ من سوق التعمير والبناء الخليجي

كشف تقرير فينتشرز الشرق الأوسط، أن مشاريع البناء والإنشاءات في منطقة الخليج تنمو بنسبة 13٪، حيث وصلت قيمتها إلى 65,5 مليار دولار في عام 2012، مبينا أن الإمارات تملك الحصة الأكبر من إجمالي سوق التعمير والبناء في المنطقة بنسبة 48٪، تليها السعودية بـ 33٪.

وأوضح التقرير الذي نقلة موقع «زويا داو جونز» أنه تم خلال عام 2011 استكمال مشاريع بناء وتعمير بلغت قيمتها 46,52 مليار دولار في المنطقة، ومن المتوقع لهذا الرقم أن يزداد بشكل استثنائي إلى 79,75 مليار دولار في عام 2012.

وفيما يتعلق بالمشاريع العقارية توقع التقرير أن تتضاعف قيمة المشاريع العقارية التجارية التي تم استكمالها في 2011، لتصل إلى 15,3 مليار دولار في 2012.

وأشار التقرير إلى أنه تم خلال عام 2011 منح مشاريع بناء بقيمة تزيد على 57,8 مليار دولار إلى المقاولين العاملين في جميع قطاعات البناء (السكني والتجاري والضيافة وبيع التجزئة)، ومن المرجح أن ينمو القطاع ككل بنسبة 13٪ إلى 65,5 مليار دولار مع نهاية عام 2012.

وأورد التقرير أنه تم خلال عام 2011، استكمال مشاريع تعمير بقيمة 46,52 مليار دولار في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وهو رقم من المتوقع أن يرتفع بنسبة 71٪ إلى 79,75 مليار دولار في عام 2012.

وتظهر نتائج بحث التقرير أن الإمارات لا تزال تملك أكبر حصة من إجمالي سوق التعمير والبناء في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تقترب من النصف 48٪، تليها السعودية بنسبة ثلث السوق 33٪، تتبعها الكويت 8٪، ثم قطر بـ 6٪، ثم سلطنة عمان 3٪، وأخيرا البحرين بـ 2٪.

وبحسب التقرير فإنه من المتوقع لقيمة المشاريع العقارية التجارية أن تتضاعف في القيمة من 7,7 مليارات دولار في عام 2011 لتصل إلى 15,3 مليار دولار في 2012، وذلك في ظل مواصلة منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لمكانتها كوجهة راقية ورائدة للعملاء في قطاع التجزئة، حيث تحتل 4 من دول المنطقة مراتب متقدمة في قائمة أفضل 20 وجهة عالمية لتجارة التجزئة، بحسب «المؤشر العالمي لتطوير التجزئة».

وأضاف التقرير أن قطاع الفنادق والضيافة سيشهد أيضا نموا هائلا خلال عام 2012، حيث من المتوقع لقيمة المشاريع أن تتضاعف من 2,7 مليار دولار في 2011 إلى 7,3 مليارات دولار في العام الحالي.

ويعتبر هذا النمو نتيجة مباشرة للطلب المتزايد على الفنادق في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث من المتوقع أن تصل عوائد الغرف الفندقية إلى 22 مليار دولار في 2012، وأن ترتفع إلى 27 مليار دولار في عام 2015.وتنفق دول منطقة مجلس التعاون الخليجي مبالغ طائلة على مقاولات التصميم الداخلي والتجهيزات في مشاريع التعمير تزيد في المعدل عن مثيلاتها في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.

ويعتبر قطاع الفنادق والضيافة أكبر قطاعات الإنفاق، حيث يتم تخصيص ما يزيد على 22,5٪ من إجمالي التكلفة الكلية للمشاريع على مقاولات التصميم الداخلي والتجهيزات، وهي نسبة تزيد على أي إنفاق من القطاعات الأخرى في مجال تعمير الأبنية في المنطقة.

13,6 مليار دولار حجم المشاريع قيد التصميم والطرح بقطاع النفط والغاز السعودي

قدر حجم المشاريع التي في طور التصميم أو الطرح للمنافسة في قطاع النفط والغاز السعودي بنحو 13,65 مليار دولار مع كون غالبيتها في قطاع التكرير. إلى جانب ذلك، تنفذ شركة أرامكو السعودية، برنامجا للوقود النظيف، وهو ما يعني تخصيصها لمليارات الدولارات لإعادة تأهيل وتوسيع المصافي القائمة في المملكة، وفقا لمشاريع «ميد». ولم يسجل قطاع النفط والغاز في السعودية خلال النصف الأول من العام الحالي ترسية عقود كبيرة الحجم على الرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه المملكة للتطوير المستمر للقطاع بها.

ووفقا لقسم تعقب المشاريع في منطقة الشرق الأوسط لدى «ميد للمشاريع»، فإن السعودية لم ترس خلال النصف الأول من العام 2012 عقودا تزيد قيمتها على 50 مليون دولار في قطاعات النفط والغاز بها، عكس ما قامت به في النصف الأول من العام الماضي 2011، حيث أرست خلال تلك الفترة عقودا كبيرة بقيمة إجمالية تزيد على 8,1 مليارات دولار. وأشارت إلى أن التباطؤ في الاستثمار في القطاع بدأ يظهر منذ النصف الثاني من العام الماضي 2011، حيث تم تسجيل ترسية عقود بـ 300 مليون دولار خلال تلك الفترة.

يأتي ذلك في الوقت الذي تنفذ المملكة 15 مشروعا جديدا بقطاع الطاقة تنطلق العام الحالي بقيمة إجمالية قدرها 8,8 مليارات دولار، ومن ضمن المشاريع الجديدة مشروع محطة القرية المستقلة للطاقة بتكلفة مليارى دولار ومحطة الشعيبة 2 بقيمة 1,2 مليار دولار، وذلك بحسب «فنتشرز ميدل إيست» المتخصصة بالأبحاث السوقية. ووفقا للمجلس العالمي للطاقة فإن منطقة الخليج وحدها تحتاج إلى 100 غيغاواط إضافية من الطاقة بحلول العام 2020 لتلبية الطلب المتزايد الذي يشهد نموا بمعدل سنوي قدره 7,7٪. ويشهد قطاع الطاقة في الشرق الأوسط ارتفاعا في حجم الاستثمارات الجديدة للعام 2012، حيث أطلقت 97 مشروعا جديدا بقيمة 32,7 مليار دولار في 12 دولة، ليبدأ العمل فيها منذ بداية العام أو ينتظر بدؤها قبل انتهائه.

وأعلنت شركة أرامكو عن انطلاق «شركة أرامكو السعودية لمشاريع الطاقة»، وهي شركة استثمارية تابعة ومملوكة لها بالكامل، بهدف الاستثمار في التقنيات التي تعزز مكانتها كشركة رائدة في مجال تقنيات الطاقة، والتي تتسم بالأهمية الاستراتيجية لأرامكو السعودية.

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية، فإن استثمارات المملكة لم تتأثر وخاصة استثمارات البترول والغاز وحافظت على قوتها وزخمها.

خلاف سعودي ـ إيراني يؤجل انتخاب أمين عام «أوبيك»

أكد مندوبون لدى منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» أن المنظمة أرجأت اجتماعا لمسؤولين للمساهمة في اختيار أمين عام جديد لها، الأمر الذي يعطل محادثات حساسة تهدد بإشعال التنافس على النفوذ في ظل سعي السعودية وإيران والعراق للفوز بهذا المنصب.

وأشار مسؤولون بالمنظمة إلى أن لجنة تضم مسؤولين كان من المقرر في بداية الأمر أن تجتمع في مقر المنظمة في ڤيينا خلال شهر، لكن أصبح من المرجح الآن أن يعقد الاجتماع خلال أكتوبر المقبل. ويذكر أنه كان من المقرر أن تدرس منظمة «أوبيك» مسألة خلافة أمينها العام الحالي الليبي، عبدالله البدري، خلال اجتماعها الماضي في ڤيينا في جوان الماضي، إلا أن عدم الحصول على توافق داخل المنظمة خاصة في ظل حالة التوتر والتوجهات المتباينة بين السعودية وإيران أدى إلى تمديد رئاسة البدري لفترة ثالثة استثناء.

ويتنافس على منصب الأمين العام لمنظمة الدول المصدر للنفط كل من العراقي ثامر الغضبان، وهو يشغل حاليا منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء نوري المالكي لشؤون الطاقة، والسعودي ماجد المنيف مندوبها في المنظمة، ووزير النفط الإيراني السابق غلام حسين نوذري، ووزير النفط الإكوادوري الحالي ويلسون باستور.

..و74 مليار ريال حجم العقود الإنشائية في المملكة بالربع الثاني

أكد التقرير الفصلي لعقود الإنشاء الذي أصدره البنك الأهلي ان القيمة الإجمالية للعقود الإنشائية التي تمت ترسيتها في المملكة نهاية الربع الثاني للعام 2012م بلغت 74,5 مليار ريال في حين بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها خلال النصف الأول من العام نفسه 126,7 مليار ريال.

وقال التقرير إن قيمة العقود التي تمت ترسيتها خلال الربع الثاني من عام 2012 مسيرتها بوتيرة عالية، مسجلة ما قيمته 74,5 مليار ريال من العقود التي تمت ترسيتها، وكانت القطاعات الارتكازية هي المحرك الرئيسي خلال هذا الربع من العام، حيث ان ما قيمته نحو 51,7 مليار ريال من العقود قد تمت ترسيتها في قطاعي البتروكيماويات والكهرباء وحدهما، إضافة الى ذلك، فإن جزءا كبيرا من قيمة العقود التي تمت ترسيتها خلال النصف الأول من عام 2012، والتي بلغت 126,7 مليار ريال، يعود الى مشروعات عملاقة تمت ترسيتها في قطاعي البتروكيماويات والكهرباء، حيث حازا ما قيمته 67 مليار ريال من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيتها، بيد ان القطاعات المرتبطة بقطاع البنية التحتية والاجتماعية، مثل قطاعات العناية الصحية والتعليم والتنمية الحضرية والطرق، والتي كانت محور تركيز الإنفاق الحكومي، أسهمت بحصة بلغت حوالي 26,5 مليار ريال من قيمة العقود التي تمت ترسيتها خلال الربع الاول من عام 2012.

وبلغ مؤشر عقود الإنشاء 309,12 نقاط في نهاية الربع الثاني من هذا العام، بعد ان شوهد تزايد مسلسل للمؤشر من 254,18 نقطة و285,53 نقطة في شهري ابريل ومايو على التوالي.

وقال التقرير: يعود هذا النمو أساسا للمشروعات العملاقة التي تمت ترسيتها خلال الـ 6 شهور الماضية، وعلى نحو خاص في شهري مايو ويونيو، ايضا توافر الدعم لنمو قيمة العقود التي تمت ترسيتها من القطاعات غير الارتكازية، حيث أولت الحكومة تركيزا كبيرا على مشروعات التنمية بالمملكة.

وبالنظر الى القيمة المطلقة للمشروعات العملاقة التي تمت ترسيتها في قطاعي البتروكيماويات والكهرباء، كان نصيب المنطقة الشرقية هو الاكبر من حيث قيمة المشروعات بحصة 37٪ من إجمالي المشروعات التي تمت ترسيتها، وشهدت منطقة مكة المكرمة ترسية العديد من المشروعات العملاقة في قطاع البتروكيماويات، وذلك أساسا بفضل تطوير مصفاة بترو رابغ ومجمع البتروكيماويات في مدينة رابغ، وحصلت منطقة المدينة المنورة على حصة 14٪ من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيتها، وتعود هذه الحصة في معظمها لتطوير المرحلة الثالثة من محطة الكهرباء بمدينة ينبع، واستفادت منطقة الرياض من العديد من المشروعات التي تمت ترسيتها في قطاعات مختلفة، محققة حصة 14٪ من إجمالي العقود التي تمت ترسيتها.